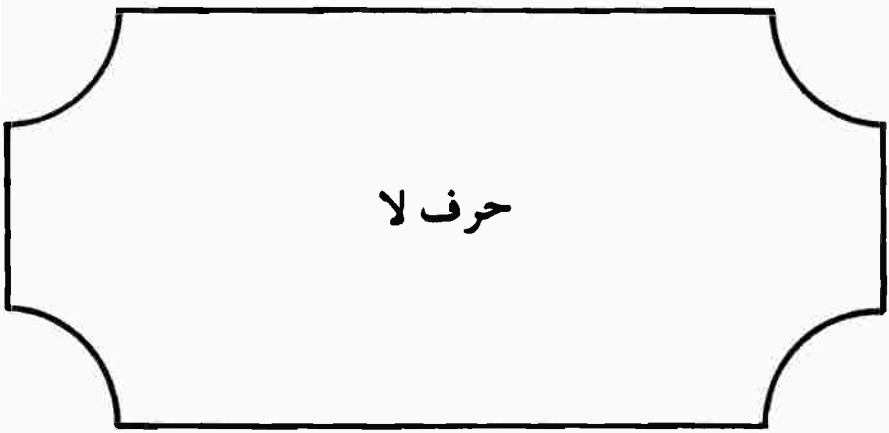
حرف لا

لا يجتمع أداتان لمعنى

ومن ثَمّ لا يُجْمع[1] بين أل والإضافة ، لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النّداء ، لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس ، لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين (كَيْ) إذا كانت جارّة واللام،بخلاف (ما) إذا كانت ناصبة ، ولا بين (كيْ) إذا كانت ناصبة«وأن»فلا يقال :جئت كي أن أزورك خلافاً للكوفيّين ، ولا بين أداتي استثناء ، لا يقال : قام القوم إلا خلا زيداً ، ولا إلّا حاشا زيداً،قاله ابن السّراج في (الأصول) ، قال : إلا أن يكون الثاني اسْماً نحو : إلا ما خلا زيداً وإلا ما عدا فإنه يجوز .

وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين أداتي تعدية فلا يقال : أذهبت بزيد بل إما الهمزة أو الباء ، ومن ثَمّ أيضاً ردّ قول الأخفش في نحو (حوّاء) أن الألف والهمزة معاً للتأنيث،لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنّث بحرفين .

(١) في ط فقط : « لا يجتمع » ، تحريف .

وإذا دخلت الواو على (لكن) انتقل العطف إليها وتجرّدت لكن للاستدراك كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

٢٨١ = * أهل رَأَوْنا بِسَفْحِ القاع ذِي الأَكَمِ[١] *

فإن (هل) بمعنى (قد) ، وكما في قوله :

٢٨٢ = * أم كَيْف ينفعُ ما تُعْطِي العَلوقُ به[٢] *

(١) لزيد الخير . وصدره :

* سائِلْ فوارس يربوعٍ بشدّتنا *

من شواهد : المقتضب ١/٤٤ ، ٣/٢٩١ ، والخصائص ٢/٤٦٣ وابن الشجريّ ١/١٠٨ ، ٢/٣٣٤ ، وابن يعيش ٨/١٥٢ ، والخزانة ٤/٥٠٦ عرضاً ، والمغنى ١/٣٨٩ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٧٧٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ .

(٢) لأفنون التغلبي ، واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهلي وتمامه :

* رئمان أنف إذا ما ضُنّ باللبن *

من شواهد : المغنى ١ /٤٥ ، والخزانة ٤/٤٥٥ ، والهمع والدرر رقم ١٦١٩ ، وانظر المفضليات / ٥٢٥ من قصيدة مطلعها :

أبلغ حُبَيْباً وَخَلِّل في سَرَاتِهِمُ أنّ الفؤاد انطوى منهم على حَزَنِ

وقبل الشاهد :

أنّى جزوا عامراً سُوَأى بفعلِهِمُ أم كيف يجزونني السّوأى من الحَسَنِ

وفي الدرر اللوامع : العَلوق : الناقة تعطف على غير ولدها فلا ترأمه ، وإنما تشمّه بأنفها ، ويكرهه قلبها ، وضنَّ باللبن :بخل به . وهذا يضرب مثلاً لكل من يعد بكل جميل ، ولا يفعل منه شيئاً .

فـإنَّ (أمّ) خَلَعتَ من دلالة الاستفهـام ، وتجـرّدت للعـطف
[٣٢٢] بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن /
الاستفهام يـزيل عنها عِلّة البناء فيجب إعرابها . ذكره في (البسيط) .

وقـال ابن يعيش : الـدّليـل عـلى أن ألف (أرطي) لـلإلحـاق لا للتأنيث أنه سمع عنهم : أرطاة بإلحاق تاء التأنيث . ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيثٌ آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقـال يـونس[1] وابن كيسـان ، والزجاج ، والفارسِيّ : (إمّـا) ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو وهي حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عـطف . واختـاره أبـو البقـاء وابن مـالـك والشّلوبين وابن عصفـور والأندلسي ، والسّخاوي ، والرّضيّ .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : لم يعـدّ الفارسي (إمّا) من حروف العطف لدخول العاطف عليها . وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حَرْفَي عطف .

وقال ابن السّراج : ليس إمّا بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض . فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خَرَج أَحَدُهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمر ، فـ (لا) في هذه المسألة ليست عاطفة إنما هي نافية .

---

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « ابن يونس » .

وقال الشّلوبين : إنما حذفت تاء التأنيث من نحو (مسلمة) في الجمع بالألف والتّاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : لا يجوز : كَسَرْتُ لزيدٍ رَباعِيتَيْنِ[1] عُلْياتَيْنِ . وسُفْلاتَيْنِ ، لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء ، واجتماع علامتي تأنيث لا يجوز .انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في : إحْدى عَشْرة ،وثِنْتي عشرة .

قال في (البسيط) : وجواب الإشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما اسمان في الأصل ،فانفرد كُلّ واحد منهما بما يستحقّه في الأصل ،وإنما الممتنع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة .

الثاني : أن ألف (إحدى) للإلحاق كألف (مِعْزًى)[2] إلّا أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء في : ثنتين للإلحاق (بحنديج)[3]

(١) الرُّباعِية بوزن الثمانية : السنّ التي بين الثَّنِيّة والناب ، والجمع رَباعيات .

(٢) في القاموس : المِعْزى : خلاف الضأن من الغنم . والمَاعز : واحد المَعَز للذكر والأنثى ، والجمع : مواعز .

(٣) في ط : بـ « حنديح » بالحاء في آخرها ، وقد سقطت هذه الكلمة من النسخ المخطوطة . ولعلها ـ والله أعلم ـ حنديج بالجيم في آخرموأصلها : حُنْدُج كقُنْفذ ، وجمعها : حناديج ، وهي : حبال الرمال الطوال واحدها حندج . وقد ألحقت بها الياء ، فأصبحت حنديج . انظر القاموس :

[٣٢٣] وحمل اثنتان / عليها لكونهما بمعنىً واحد .

(الثالث) : أن علامتي التأنيث في إحدى عشرة مختلفتان لفظاً ، وإنما الممتنع اتّفاق لفظهما . والتّاء في اثنتين بدل من لام الكلمة ،فلم تتمخض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث .

ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر إنّ،وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدرها،لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنًى واحد وهو التّأكيد . ذكره ابن جنّي .

وقال في موضع آخر : ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنًى واحدٍ ،لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلّا في التأكيد كقوله :

٢٨٣ = * وما إنْ لا تُحاك لهم ثيابُ[1] *

فإنّ « ما » وحدها للنفي و « إنْ »و « لا » معاً للتوكيد .

قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملةٍ الكلام ، لأنهم أكدّوا بأكثر من الحرف الواحد في قولهم : لَتَقُومنّ ، فاللّام والنّون

---

(١) قائله : أمية بن أبي الصلت : وصدره :

* طعامُهُم إذا أكلوا مهنّأ *

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٢ ، ٣/١٠٨ ، والهمع والدرر رقم ١٧٥٤

جميعاً للتأكيد . وقوله تعالى : ﴿ فإمّا تَرِينَّ من البَشَرِ أحداً ﴾[١] ، فما والنّون جميعاً للتأكيد .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) : قول الفرّاء في إن الواقعة بعد ما النافية : إنهما حرفا نفي تَرادفا ، كـ « ترادف » حرفي التوكيد في قولك : إن زيداً لقائمٌ ليس بالجيّد ، لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنٍ واحد . ومثل إنّ زيداً لقائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القَوّاس في (شرح الكافية) : لم يُعْهد اجتماع حرفين لمعنى واحدٍ من غير فاصل ، ولذلك جاز إنّ زيداً لقائم ، وامتنع إن لزيداً قائم .

وقال ابن إياز : إنما لم تعمل (لا) في المعرّف بلام الجنس ، وإن كان في المعنى نكرة ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك (لا) فلو أعملوها في المعرّف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى ، وذلك ممنوع عندهم .

وقال السّلوبين : النحويّون يقولون : إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفعال فهي نائبة مناب الأفعال ، تُعْطي من المعنى ما تعطيه الأفعال ، إلّا أن الأفعال اختصرت بالحروف ، فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعولين وفاعلين ومَحالاً[٢] لأفعالهم

(١) مريم / ٢٦ .
(٢) أي أمكنة .

[٣٢٤] وغير ذلك من معمولات الأفعال فاختصر ذلك كله بأن / جُعِل في مواضعها ما لا يقتضى شيئاً من ذلك ، ولذلك كَرِهوا أن يجمعوا بين حَرْفين لمعنًى واحد ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال ، لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء السّتة،وامرأ أو ابنما معربة بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد،لكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن لا تفعل ذلك في الحركة أحقّ وأولى ،لأن الحركة أخصر من الحرف .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : فإن قيل : فهلّا جاز : إن لزيداً قائم بالجمع بينهما ، لأنهما للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكتع ؟ .

فالجواب أن الغرض في هذه الحروف الدّوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار،فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنىً ؛ إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النّداء والإضافة ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الخبّاز : إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التي هي بدلٌ من التنوين ، فتقول : رأيت عصا ،فهذه الألف كالألف

في : رأيت زيدا ، وكان معك في التقدير ألفان : بدل من واو ، وبدل من التنوين ، فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان .

قال : وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين الفين ؟فقال : نعم ، فقال أنا أجمع ! فقال له : اجمع ، فقال : (ما) ومدّ صوته فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك مِنَ غُدْوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة .

قال : وكانت الأولى أوْلى بالحذف ، لأن الطارىء يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة : إذا جمع المقصور بالألف والتاء قلبت ألفه ياء كقولك في حبلى : حُبْليات ، لأنه لا يجتمع ألفان،وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو عليّ في (التذكرة): الدليل على هذا الأصل قولهم : أرأيتك زيداً/ما فعل ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع [٣٢٥] الخطاب من التاءِ . والدّليل على خلْع الخطاب من التّاء لدخول الكاف وما يتعلّق بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير : أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة ، فلا يجوز على هذا : يا غلامك ؛لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان،فامتنع لذلك .

ولو قال : يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب ،فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً ، وهو أشبه من الأول ، لأن (ذا) هو الكاف ، وليس الغلام الكاف .

قال : وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير)[1] أبواباً ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندي . هذا كله كلام أبي عليّ .

وفي (اللمع الكاملية) لموفّق الدّين عبد اللطيف البغداديّ[2] : فإن قيل : قولهم : أرأيتك ، كيف جمعوا بين التاء والكاف ،وهما جميعاًللخطاب ،وهم : لا يجمعون بين حَرْفين لمعنًى واحدٍ ؟ قيل : إنّ التاء ضمير مجرّد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرّد عن الضّمير ، فكلٌّ منهما خُلِع منه معنًى ، وبقي عليه معنى .

وقال الأبّذي في (شرح الجُزولية) : لم يجمع بين حرف النّداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغني عن الآخر .

* * * *

(١) المسائل الكبير كتاب ألفه سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، له ترجمة وافية في البغية ٢/٥٩٠ ، ٥٩١ . وتوفي ٢١٥ أو ٢٢١ هـ .

(٢) هو : عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن عليّ ، الشيخ موفق الدين البغدادي،ولد ببغداد سنة ٥٥٧ وتوفي سنة ٦٢٩ هـ.

لا تُنقض مرتبة إلا لأمر حادث

قاله ابن جنّي في (الخصائص) : وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامُهُ زيداً ، والمبتدأ في نحو : عندك رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها .

* * *

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) : وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريّين لتقدّم معمول الخبر في قوله تعالى : ﴿ ألا يومَ يأتيهم ليس مَصْروفاً عنهم ﴾[1] . وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التّابع في موضع لا يقع فيه المتبوع / . [٣٢٦]

* * * *

(١) هود / ٨ .